الأمم المتحدة

A/C.3/57/SR.7

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
20 March 2006
Arabic
Original: Spanish

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ويناويسر ..... (ليختنشتاين)

المحتويات

البند ٩٧ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

البند ٩٨ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

البند ٩٩ من جدول الأعمال: متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة.

البيانات الافتتاحية والحوار مع الممثلين والمناقشة العامة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-61797 (A)

0261797

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٩٧ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (A/57/115)

البند ٩٨ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (A/57/3 و A/57/139 و A/57/139/Corr.1 و A/57/352 و A/57/67-E/2002/45 و A/57/218 و A/57/218/Corr.1؛ و E/CN.5/2002/2 و A/C.3/57/L.6)

البند ٩٩ من جدول الأعمال: متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (A/57/93)

البيانات الافتتاحية والحوار مع الممثلين والمناقشة العامة

١ - **السيد شولفينك** (مدير شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية): أكد من جديد ما قال للجنة التنمية الاجتماعية في وقت سابق، أي أن أهداف مؤتمر قمة الألفية هي بالدرجة الأولى أهداف اجتماعية، مثل القضاء على الفقر والجوع. وأضاف أنه مما يدعو إلى الأسف أن بعض البنود المعروضة على اللجنة الثالثة، مثل القضاء على الفقر، والثقافة، ومتابعة تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة، قد أحيلت إلى اللجنة الثانية، بينما يجري النظر في بنود أخرى، مثل المساعدة الإنسانية، في الجلسات العامة للجمعية. وذكر أن هذه التحولات تسلط الضوء على العناية التي تحظى بها مسائل التنمية الاجتماعية مقارنة مع مسائل السياسات الاقتصادية. فالمسائل الاقتصادية تتعلق بالوسائل في حين أن المسائل الاجتماعية تتعلق بالغايات، التي عادة ما تكون أهدافا إنمائية طويلة الأجل. ومع أنه من البديهي أنه لا يمكن تحقيق الغايات بدون الوسائل، فإن الإفراط في الاهتمام بالوسائل قد يؤدي إلى إغفال الغايات. وينبغي ألا تغفل اللجنة الهدف.

٢ - وفيما يتعلق بالبند ٩٧ من جدول الأعمال، وجه انتباه اللجنة إلى النتيجة التي جرى التوصل إليها في تقرير الأمين العام (A/57/115، الفقرة ٥٩) وهي أن القضايا الأساسية التي تناولها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية - القضاء على الفقر، وتشجيع العمالة المنتجة، وتعزيز الاندماج الاجتماعي - قد أدمجت إلى حد بعيد في جداول أعمال معظم اجتماعات الأمم المتحدة وفي السياسات والبرامج الحكومية وفي برامج عمل منظومة الأمم المتحدة. واستطرد قائلا إن تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع لا يتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية فحسب: بل يقتضي أيضا تحقيق إنجازات نوعية، منها زيادة المشاركة، وتحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية، وتعزيز الإنصاف في المجتمعات.

٣ - وفيما يتعلق بالبند ٩٨ من جدول الأعمال، أعرب عن أمله في التركيز بشكل خاص على دور الأسرة. وأضاف أن الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة، التي سيجري إحياؤها في عام ٢٠٠٤، ستؤكد من جديد أهمية اتخاذ تدابير طويلة الأجل لحماية الوظيفة الاجتماعية للأسرة ونمو الأسرة؛ والترويج لاتباع نهج عالمي للمسائل الاجتماعية والأسرة وأفراد الأسرة والمجتمعات المحلية والمجتمع ككل؛ وتعزيز التعاون الذي بدأ في عام ١٩٩٤ من أجل تشجيع التفاعل التعاوني وتقديم إسهامات كبيرة في الحوار من جانب المنظمات المحلية الوطنية والدولية ومنظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص ومعاهد البحث ووسائل الاتصال في جميع أرجاء العالم والمشاركين الوطنيين.

٤ - وفيما يتعلق بالبند ٩٩ من جدول الأعمال، قال إنه لم يُمنح ما يجب من الاهتمام لا في الجمعية العامة ولا في أي من المنتديات الأخرى للجمعية العالمية الثانية للشيخوخة أو

لاعتماد خطة العمل الدولية للشيخوخة. ومع ذلك، تعتبر تلك الوثيقة فريدة من نوعها حيث أدرجت لأول مرة في أحد البرامج الإنمائية مسائل تتعلق بالشيخوخة والمسنين.

٥ - **السيدة باه ديالو** (نائبة المدير العام المساعد لشؤون التربية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)): قدمت خطة عمل لعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية (A/57/218) وأشارت إلى أنه يوجد حاليا ٥٥٠ مليون امرأة أمية و ٣٠٠ مليون رجل أمي، بالإضافة إلى ١٠٠ مليون طفل أمي (٦٠ في المائة منهم فتيات) لا يحصلون على التعليم الأولي. وأردفت قائلة إن هذه الحالة لا يمكن قبولها.

٦ - واسترسلت قائلة إن معرفة القراءة والكتابة حق عالمي وأداة هامة من أدوات بلوغ الأهداف الإنمائية الأخرى، مثل الحق في التعليم، والمساواة بين الجنسين، وإقامة مجتمعات ديمقراطية، والحد من الفقر، وحماية البيئة، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ولذلك السبب، ينبغي ألا تقتصر برامج وسياسات محو الأمية على توفير المهارات الضرورية للقراءة والكتابة والحساب أو على مجرد تعليم الأطفال. فمعرفة القراءة والكتابة شرط مسبق أساسي للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية. وعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية ليس مبادرة منعزلة أو موازية بل جزء لا يتجزأ من توفير التعليم للجميع. وبالتالي، ينبغي تعبئة جميع الأشخاص والحكومات والمجتمعات المحلية، فضلا عن القطاع الخاص والمجتمع المدني وينبغي لهم اتخاذ التدابير اللازمة.

٧ - ومضت قائلة إن الهدف الرئيسي لعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية يتمثل في تشجيع الحكومات والمجتمعات المدنية على توفير فرص تعليمية أكاديمية وغير أكاديمية للأطفال والشباب والبالغين، وتخصيص موارد مالية من أجل توفير التعليم للجميع. وأردفت قائلة إن مشروع خطة العمل التفصيلي يؤكد على الظروف السياسية والاحتياجات التشغيلية الضرورية لصياغة السياسات الداعمة واتخاذ التدابير التشريعية اللازمة. وأفادت أن اليونسكو ستقدم الدعم للأنشطة المحددة في خطة العمل بالتعاون مع منظمات أخرى. وقالت إن معرفة القراءة والكتابة وسيلة وحق ومتعة. واختتمت كلامها قائلة إن عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية أصبح اليوم ضرورة أكثر من أي وقت مضى بما أن محو الأمية أداة لإقامة مجتمع مكرس لتحقيق السلام والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والرفاه العام.

٨ - **السيدة إسكيايير** (الدانمرك): تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي، وبلدان أوروبا الوسطى والبلدان الأوروبية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي (إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا)، والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، وآيسلندا، وأحد بلدان المنطقة الاقتصادية الأوروبية الأعضاء في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، فقالت إن الاتحاد الأوروبي ملتزم كامل الالتزام بتنفيذ إعلان الألفية وببلوغ الأهداف الإنمائية التي حددها، فضلا عن الالتزامات المتعهد بها في المؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة.

٩ - وأكدت أهمية العنصر الاجتماعي للتنمية، فأشارت إلى أنه من الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، على النحو الوارد في نتائج المؤتمرات الأخيرة للأمم المتحدة. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي يرحب بالالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في جوهانسبرغ. وقد اتفق في تلك المناسبة على أن البعد الاجتماعي للتنمية الاجتماعية ينبغي أن يعزز ويدمج بشكل أفضل. وبالإضافة إلى ذلك، رُكز على ضرورة تعزيز إدماج أهداف التنمية المستدامة في برامج وسياسات الهيئات المسؤولة عن المسائل الاجتماعية. ورُكز أيضا على أهمية متابعة مؤتمر القمة، ودعم أنظمة الحماية الاجتماعية، وضرورة تحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية

والتنمية الاجتماعية والحرص على أن تعزز كل منهما الأخرى. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي يعتقد أن السياسات الجنسانية والسياسات المتعلقة بكل من الجنسين على حدة بالغة الأهمية لتحقيق المشاركة الكاملة للمرأة في المجتمع. واسترسلت قائلة إن التركيز على مسائل من قبيل عدم قابلية الكرامة الإنسانية للتجزئة وقرار إيلاء مزيد من الاهتمام للاحتياجات الأساسية مثل المياه النظيفة، والصرف الصحي، والطاقة، والرعاية الصحية، والأمن الغذائي، وإيجاد فرص العمل، وحماية التنوع البيولوجي، والقضاء على عمل الأطفال قد يرسل إشارة واضحة مفادها أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون التنمية الاجتماعية.

١٠ - وذكَرت أن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية أبرز أهمية الحكم الرشيد وحقوق الإنسان لتحقيق التنمية المستدامة. وأعربت عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بإنشاء المنتدى الدولي للتنمية الاجتماعية واللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة التابعة لمنظمة العمل الدولية.

١١ - وأردفت قائلة إنه رغم انضمام الاتحاد الأوروبي لتوافق الآراء بشأن النتائج المتفق عليها خلال الدورة الأربعين للجنة التنمية الاجتماعية، فإنه يود الإعراب عن خيبة أمله من أن النتائج لم تضف الشيء الكثير إلى المناقشات والاتفاقات السابقة المتعلقة بمسائل السياسات، ولم تعتمد نهجا استباقيا يسعى إلى تحقيق تكامل السياسات الاجتماعية والاقتصادية. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي يرى أنه ينبغي للجنة التنمية المستدامة أن تنظر بإمعان في كيفية تحسين النتائج التي تتفاوض عليها. ومن جهة، سيرحب الاتحاد الأوروبي بإدخال تحسينات على أساليب عمل المكتب، ومن جهة أخرى، يعرب عن تقديره لاتخاذ قرار بشأن تغيير فترة خدمة أعضاء اللجنة. ويرغب على وجه الخصوص في أن يُبذل مزيد من الجهود لتحقيق التلاحم وقدر أكبر من الاتساق مع العمل الذي تقوم به منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي للعولمة.

١٢ - ومضت قائلة إنه من المهم أن تستخدم بصورة أكثر فعالية إمكانيات اللجان الفنية في تنفيذ إعلان الألفية. وبناء على ذلك، ينبغي استعراض أساليب العمل على أساس منتظم بغية تحديد أفضل الممارسات والتشجيع على إجراء حوار أكثر تحفيزا بين الخبراء.

١٣ - وأعربت عن ترحيب الاتحاد الأوروبي أيضا بنتائج سلسلة الاجتماعات الرفيعة المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بتعزيز الموارد البشرية، بما في ذلك في مجالي الصحة والتعليم، وتقديره لنظر مجلس الأمن في مسائل كانت تعتبر سابقا أنها خارج نطاق السلام والأمن الدوليين، لا سيما الدور الأساسي الذي تضطلع به العوامل الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في منع نشوب الصراعات وكفالة الانتعاش في مرحلة ما بعد الصراع بشكل سريع وعلى نحو مستدام.

١٤ - وأعربت عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالأولوية العليا التي أُعطيت في الأمم المتحدة خلال العام الماضي لدعم حماية حقوق المعوقين وتعزيزها، لا سيما وأن ذلك يعكس أولويات الاتحاد بالذات. وأردفت قائلة إن الاتحاد قرر إعلان عام ٢٠٠٣ السنة الأوروبية للمعوقين بهدف التوعية بحقوقهم، والمساعدة على حمايتهم من التمييز، وتعزيز تمتعهم الكامل بحقوقهم على قدم المساواة مع الآخرين.

١٥ - وأعربت عن سرورها بالعمل الأولي الذي قامت به اللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ١٦٨/٥٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ فيما يتعلق بالنظر في مقترحات لوضع اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة لتعزيز وحماية حقوق المعوقين وكرامتهم. وأعربت عن سرور الاتحاد الأوروبي بتقرير اللجنة المخصصة عن

دورتها الأولى (A/57/357)، ولا سيما، بالتوصيات الواردة في مشروع القرار المتضمن في الفقرة ١٦ من هذا التقرير. وأضافت أن صياغة اتفاقية جديدة ليس أمرا بديلا بل بالأحرى تكملة ضرورية لتلك العملية. وبالإضافة إلى ذلك، تتطلب زيادة التركيز على مسألة المعوقين داخل المنظومة الدولية لحقوق الإنسان تبادل المعلومات والخبرات الأفكار بصورة أكثر انتظاما بين وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها.

١٦ - وقالت إن الاتحاد الأوروبي يهنئ لجنة التنمية الاجتماعية على قرارها بتجديد ولاية المقرر الخاص المعني بالإعاقات إلى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بغية المضي في تعزيز ورصد القواعد الموحدة المتعلقة بتحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين. وأضافت أن هذا القرار يسر اتباع نهج متعدد المسارات لاستحداث بُعد يتعلق بالإعاقة في نظام الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان، مما يتسم بأعلى درجة من الأهمية في إدماج الإعاقات السائدة بوصفها مسألة من مسائل حقوق الإنسان في تنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان القائمة وفي آليات رصدها.

١٧ - وتابعت كلامها قائلة إن الاتحاد الأوروبي يفعل كل ما بوسعه لإدماج مصالح الشباب في عمليات التخطيط وصنع القرار والتنفيذ التي تقوم بها الأمم المتحدة، وهذا أمر أساسي في بناء مجتمع لكل الأعمار. وأردفت قائلة إن التفكير ينبغي أن ينصب على وضع سياسات أكثر تكاملا وأفقية تعزز مشاركة الشباب بما أنه من المقرر أن يتضمن جدول أعمال لجنة التنمية الاجتماعية لعام ٢٠٠٣ بندا يتعلق بهم. وذكرت أن نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل وفرت أساسا متينا لتعزيز جهود حماية حقوق الطفل وتعزيزها. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي يتطلع باهتمام إلى إحياء الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وسيكون من بين أولوياته في هذا الإطار إيلاء اهتمام خاص لمسألة التوفيق بين العمل والحياة الأسرية.

١٨ - وفيما يتعلق بالسنة الدولية لكبار السن، أعربت عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بحرارة بتوافق الآراء الذي جرى التوصل إليه في الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة عندما اتفق المشاركون على طائفة عريضة من المسائل المتصلة بثلاث أولويات: دور المسنين في التنمية، والحفاظ على الصحة والرفاه عند كبر السن، وضمان توفير البيئات التمكينية والداعمة. واسترسلت قائلة إنه كمتابعة للإعلان السياسي وخطة العمل الدولية للشيخوخة المعتمدين في مدريد في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، اتفق المؤتمر الوزاري الإقليمي المعني بالشيخوخة التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا على استراتيجية إقليمية للتنفيذ توفر إطارا لاستجابة الدول الأعضاء بفعالية للتحديات التي تواجه المسنين والفرص المتاحة لهم، وفقا لأهداف وغايات والتزامات خطة العمل الدولية.

١٩ - ومضت قائلة إن الاتحاد الأوروبي سيواصل تعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة ومكافحة الفقر بوصفهما شرطين أساسين لإضفاء طابع إنساني على العولمة. واختتمت كلامها قائلة إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعهدت بمواصلة الحوار بشأن السياسات الاجتماعية المقبلة داخل الاتحاد وفي الأمم المتحدة على السواء، وذلك تصميما منها على زيادة تحسين أنظمتها للحماية الاجتماعية.

٢٠ - **السيد غرونستاد** (النرويج): قال إن حكومة بلده دأبت خلال الـ ٣٠ سنة السابقة على إشراك ممثلي الشباب في وفدها إلى الجمعية العامة وتشجيع دول أخرى على أن تحذو حذوها. وبذلك يمكن لممثلي الشباب أن يتعلم بعضهم من بعض ومن الممثلين الآخرين، وأن يشجعوا زيادة فهم الشباب وآرائهم.

٢١ - وأضاف قائلا إن كثيرا من الشباب في شتى أنحاء العالم يشعرون بالقلق إزاء تطبيق عقوبة الإعدام، التي لا يزال عدد كبير من الدول يلجأ إليها. وأدعى من ذلك إلى الأسف أن هذه العقوبة تطبق في حق جناة لم يبلغوا سن الثامنة عشرة أثناء ارتكاب الجريمة. واستطرد قائلا إن تنفيذ عقوبة الإعدام في حق الأحداث الجانحين أمر يرسل إشارة خاطئة للشباب فيما يتعلق باحترام الحياة. ويستتبع ذلك أيضا أن هؤلاء المجرمين لا يمكن إصلاحهم أو النهوض بهم. والمجتمع إذ يقبل فرض عقوبة الإعدام على الأطفال الجانحين يوحي خطأً بأن الأطفال لا سبيل إلى إصلاحهم. وأردف قائلا إن الاعتراف بنقص النضج عند الشباب وإمكانية إصلاحهم هو الذي يفسر الحظر القانوني لتطبيق عقوبة الإعدام في حق الأطفال الجانحين في جميع بلدان العالم تقريبا . وقد وردت أحكام بهذا الشأن في كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل.

٢٢ - واسترسل قائلا إن شباب اليوم يهتمون بأحوال العالم. وهم في هذه السن لم يتعودا بعدُ على قبول الهوة الشاسعة بين الأغنياء والفقراء، والحرب باعتبارها وسيلة لتسوية الصراعات واستغلال الأشخاص والبيئة وعدم التكافؤ في توزيع السلطات. ولم يعش الشباب زمنا طويلا في هذا العالم ولذلك تراودهم أحلام طموحة بشأن المستقبل والطرق الكفيلة بتغييره. ويوصفون أحيانا بالسذج، غير أنه ليس من السذاجة رفضُ قبول وضع خاطئ.

٢٣ - ومضى المتكلم قائلا إن مما له أهمية حيوية الإصغاء للشباب والتماس دعمهم للتصدي لآفات من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتعاطي المخدرات. ويعرف الشباب ما يهم أقرانهم المعرضين للخطر وكيفية الوصول إليهم. ولذا فبالإضافة إلى إشراك ممثلي الشباب في الوفود القطرية إلى الهيئات الدولية، ينبغي أن يمنح الشباب سلطة حقيقة داخل مجتمعاتهم المحلية إذا أُريد أن يكون للتمثيل الدولي الأثر الضروري المنشود. ومن الضروري تشجيع الثقة بالنفس عند الشباب كيما يتسنى لهم التأثير في تنمية الديمقراطية.

٢٤ - **السيد جانغ** (الصين): أشار إلى الاهتمام التي أولته الأمم المتحدة للمسائل الاجتماعية منذ انعقاد الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العام بشأن التنمية الاجتماعية، ولا سيما منذ الاجتماعات الرفيعة المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تناولت الطريقة التي تحفز بها تنمية الموارد البشرية عملية التنمية، وخاصة في ميداني الصحة والتعليم. وقال إن الصين تؤيد تأييدا كاملا الاقتراحات المقدمة والمبينة في الإعلان الوزاري الذي تم اعتماده.

٢٥ - وأضاف قائلا إن الاهتمام المتزايد بالفئات المستضعفة يشكل أحد الإنجازات المهمة التي حققتها الأمم المتحدة في الميدان الاجتماعي. وقد أتاحت الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة فرصة إجراء مناقشة متعمقة حول هذا الموضوع، وتمخضت عن اعتماد الإعلان السياسي لمدريد وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة. وأعرب عن أمل بلده في أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات جماعية لكفالة تنفيذ تدابير متابعة نتائج الجمعية العالمية ومن ثم تحقيق هدف قيام مجتمع لجميع الأعمار في أرض الواقع. وأشار إلى أن الدورة الأولى للجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم قد عقدت في شهر تموز/يوليه، مضيفا أن بلده يأمل أن تتعاون جميع الأطراف لتمكين اللجنة من الدخول في المفاوضات الموضوعية بشأن مشروع الاتفاقية بغية التعجيل بوضع صيغته النهائية.

٢٦ - وأردف قائلا إن بلوغ أهداف قمة الألفية المتعلقة بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتطلب من جميع البلدان تقاسم المسؤوليات وتوسيع نطاق

التعاون على صعيد العالم. ويتسم تعزيز تعددية الأطراف مع ترسيخ التعاون الدولي بأهمية كبيرة في سياق العولمة وتنمية الاتصالات والمعلومات. ويأمل بلده من جهته أن توسع الأمم المتحدة نطاق دورها في هذا المجال وأن تضاعف جهودها لتحقيق التعاون المتعدد الأطراف بشأن المسائل الاجتماعية.

٢٧ - **السيد فهمي** (مصر): قال إن التنمية الاجتماعية ما فتئت تتسم بأهمية كبيرة بالنسبة للمجتمع الدولي منذ عام ١٩٨٦ عندما اعتمد الإعلان بشأن الحق في التنمية. وكانت التنمية الاجتماعية الموضوع الرئيسي لإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وقد اتضح ذلك في القرارات الصادرة عن المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة خلال العقد الماضي. وأكدت الإعلانات والوثائق العالمية أن من حق جميع الأشخاص أن يعيشوا في نظام اجتماعي ودولي يتسنى في ظله الإعمال الكامل لحقوقهم وحرياتهم. واستطرد قائلا إن وفد بلده يدعو إلى بذل الجهود لبلوغ هذه الغاية. ومن الضروري الاعتراف بالبعد الثقافي للتنمية على النحو المبين في إعلان كوبنهاغن وكفالة احترام التنوع الثقافي والاقتصادي فيما بين الدول عند صياغة استراتيجيات التنمية الاجتماعية وتنفيذها. ونظرا إلى أن التنمية الاجتماعية تمثل مسؤولية وطنية، فلا يمكن تحقيقها دون قيام تعاون دولي يتسم بالكفاءة، مع مراعاة القيود المفروضة على البلدان النامية واحتياجاتها من المساعدة. وأضاف أن وجود بيئة دولية ملائمة لتنمية جميع البلدان أمر ضروري في هذا الصدد، ومن ثم فمن المهم تخفيف الأعباء الملقاة على عاتق البلدان النامية، ولا سيما عبء الدين الخارجي وكذلك القيود المفروضة بغير مبرر على نقل التكنولوجيا إلى هذه البلدان وسبل وصول منتجاتها إلى الأسواق الدولية.

٢٨ - وأردف قائلا إنه تنبغي عند معالجة مسائل التنمية الاجتماعية الإشارة إلى مبدأ منصوص عليه في ديباجة الإعلان بشأن الحق في التنمية وفي أحكامه الموضوعية، وهو حق جميع الشعوب في تقرير المصير والعيش في مأمن من جميع أشكال الهيمنة والاحتلال الأجنبيين. وقد ورد هذا المبدأ أيضا في إعلان كوبنهاغن والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، حيث نُص على أن العراقيل التي تعيق إعمال حق الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي في تقرير مصيرها عراقيل تمنع تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لهذه الشعوب.

٢٩ - واسترسل قائلا إنه ليس هناك قضية أحرى أن تنطبق عليها هذه الكلمات النبيلة عن حق تقرير المصير من قضية الشعب الفلسطيني: فمستوى التنمية الاجتماعية لهذا الشعب في ظل الاحتلال الإسرائيلي القاسي قد بلغ الحضيض. وتواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية سياسة التدمير المنهجي لجميع المرافق الفلسطينية بهدف تقويض أي أمل قد يراود الشعب الفلسطيني في تحقيق الحد الأدنى من المستوى المعيشي المقبول، ناهيك عن تحقيق التنمية الاجتماعية. وتكفي الإشارة إلى الإحصاءات التالية الواردة في تقرير الأمم المتحدة الصادر في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٢: ارتفعت نسبة البطالة في صفوف الفلسطينيين إلى ٦٤ في المائة بسبب حظر التجول الذي فرضته إسرائيل؛ وأصبح ٧٠ في المائة من الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية يعيشون تحت خط الفقر بسبب سياسات الحصار التي تفرضها إسرائيل؛ ويتكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر تمثل ٧,٦ مليون دولار في اليوم، حيث بلغت ما مجموعه ٣,٣ بلايين دولار منذ اندلاع الانتفاضة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. واستنادا إلى التقارير الواردة من منظمة دولية أخرى موثوقة، تبلغ القيمة الإجمالية للمرافق والمباني والملاجئ الفلسطينية التي دمرتها القوات الإسرائيلية ما

قدره ٧٠٠ مليون دولار، في حين بلغت الخسائر في القطاع الزراعي وحده ٣٠٠ مليون دولار.

٣٠ - وأضاف قائلا إن من المستغرب بالتالي أن تشجب إسرائيل ''الإرهاب'' الفلسطيني وأشد من ذلك غرابة أن تدعي أنها جزيرة الديمقراطية والتنمية في بحر من الأنظمة الديكتاتورية والتخلف. واستنادا إلى التقرير السابق الذكر، فإن خسارة الدخل الناجمة عن سياسة الإغلاق والقيود التي تفرضها إسرائيل تتجاوز بكثير أي مساعدة قد يقدمها المجتمع الدولي. ومن شأن استمرار الحالة الراهنة أن يفضي إلى كارثة إنسانية. ويجب أن تكون إسرائيل مستعدة لتحمل الآثار الاجتماعية لسياساتها في المنطقة.

٣١ - **السيد ستاغنو** (كوستاريكا): تكلم باسم مجموعة ريو فقال إن من النتائج الرئيسية التي تمخضت عنها القمة العالمية للتنمية الاجتماعية الاعترافُ بالطابع المتعدد الأبعاد الذي تتسم به ظاهرة الفقر باعتبارها مشكلة عالمية. وأعرب عن اعتقاد مجموعة ريو بأن التغلب على الفقر يمثل أحد الأهداف الرئيسية للتنمية الاجتماعية. ولبلوغ هذه الغاية، من المهم الحد من الفقر المدقع بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وليست مكافحة الفقر خيارا، بل هي ضرورة حتمية؛ وهي تشكل المهمة التي لم يكتمل إنجازها في القرن العشرين والأولوية الأولى في القرن الحادي والعشرين. وخلال السنة السابقة، عقدت الأمم المتحدة اجتماعات هامة جرى خلالها النظر في كثير من أبعاد التنمية الاجتماعية. وأردف قائلا إن المناقشة التي جرت خلال الدورة الأربعين للجنة التنمية الاجتماعية قد ركزت على تكامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي والعمالة الكاملة والقضاء على الفقر. ويتطلب الالتزام بالحد من الفقر والقضاء على الفقر المدقع وتعزيز العلاقة بين الإنصاف والتكامل الاجتماعي اتخاذ تدابير ملموسة للتوفيق بين النمو الاقتصادي وإيجاد الوظائف وانتهاج سياسة عامة اجتماعية نشطة ضمن إطار اقتصادي كلي مناسب. وتقدر مجموعة ريو قيمة الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية باعتبارها موردا أساسيا لبلوغ أهداف وغايات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. واستطرد قائلا إن إعلان سان خوسيه الذي اعتمده وزراء العلاقات الخارجية لبلدان مجموعة ريو في نيسان/أبريل يحث حكومات المنطقة على التنفيذ الكامل لتوافق آراء مونتيري. وطلب إلى الوزراء القيام بتنسيق جهودهم في رصد هذه الاتفاقات وتنفيذها. وتشدد مجموعة ريو على الحاجة إلى تركيز متكامل وعالمي وإلى سياسات متسقة تعزز النمو والتنمية والقضاء على الفقر بوصفها وسيلة لتحقيق التنمية الاجتماعية، وهي أحد الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٢ - ومضى قائلا إن مكافحة الاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي يشكل في ظل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها أمريكا اللاتينية عاملا حاسما في توطيد دعائم الديمقراطية وإقامة عالم أفضل وأكثر أمنا. ومن المهم مواصلة تعزيز دور الأمم المتحدة في تحقيق التنمية الاجتماعية سواء على المستوى الداخلي بين هيئاتها المختلفة وبين هذه الهيئات ومؤسسات بريتون وودز. وسيكون من الضروري تصميم هيكل مالي جديد من شأنه أن يحمي الأصول العامة من قبيل حقوق الإنسان والبيئة ويعمل على الحد من الفقر وعدم المساواة عن طريق تطبيق الصكوك والمعايير الكفيلة بحماية الاقتصادات الهشة. واستطرد قائلا إن الفقر، كما أكد ذلك بيان سان خوسيه ووثيقة فيراكروز، يمثل ظلما اجتماعيا وتهديدا لاستقرار الدول، وإن القضاء عليه مسؤولية عالمية تقتضي اهتماما عاجلا. وينبغي أن تؤخذ مختلفُ أسباب الفقر الكثيرة في الحسبان عند صياغة السياسات العامة. وستواصل مجموعة ريو بذل الجهود الحثيثة لمنح أكثر السكان حرمانا فرصا أكبر في الحصول على التعليم الجيد والعمل اللائق والخدمات الصحية الشاملة، وهي أحد الالتزامات المعلنة في مؤتمر القمة

العالمي للتنمية الاجتماعية وخلال الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة بشأن التنمية الاجتماعية.

٣٣ - **السيد فونسيكا** (البرازيل): تكلم باسم الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والبلدين المنتسبين وهما بوليفيا وشيلي، فقال إن الأولويات التي حددت في سياق مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وأعيد تأكيدها في جنيف قبل سنتين، قد اكتسبت أهمية أكبر وهي الوسيلة الوحيدة الصالحة لتحقيق تنمية محورها الإنسان، والاحترام التام لحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. وأضاف أن المسؤولية الرئيسية المنوطة بالدولة هي صياغة سياسات تتوخى مكافحة الفقر وغيره من الآفات الاجتماعية ودعم المجتمع المدني في ما يقوم به من أعمال لبلوغ أهداف مماثلة.

٣٤ - واسترسل قائلا إن حكومات البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والبلدين المنتسبين إليها قامت بتنفيذ برامج من أجل المسنين، ولا سيما الفقراء أو المحتاجين منهم، وتنسيق الأنشطة الموجهة للأطفال والمراهقين الذين يعيشون في الشوارع، وبذل جهود لتحسين الحالة الإنسانية والاجتماعية للمعوقين.

٣٥ - غير أنه لا سبيل إلى تحقيق التنمية الاجتماعية دون إبداء التزام وبذل جهد مشترك من المجتمع الدولي. وبتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة بشأن التنمية الاجتماعية، يمكن أيضا بلوغ الأهداف التي تحددها الحكومات في مؤتمرات عالمية أخرى. ومن شأن ذلك أيضا أن يمكن المجتمع الدولي من التغلب على تحديات الإيدز والعنصرية وتدهور البيئة.

٣٦ - وأردف قائلا إن المركز الدولي الجديد المعني بسياسات الحد من الفقر، الذي أنشئ حديثا في بلده باعتباره وحدة مواضيعية تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سيسهل إجراء دراسات متعمقة عن الموضوع على الصعيد العالمي. وسيقدم أيضا إسهاما إضافيا من أجل صياغة الاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى تشجيع الإدماج الاجتماعي والعدالة الاجتماعية لفائدة المحرومين.

٣٧ - واستطرد قائلا إن البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي - والبلدين المنتسبين إليها - ترحب بنتائج المؤتمرات الأخيرة المعقودة برعاية الأمم المتحدة في دوربان ومونتيري وجوهانسبرغ. فقد أدت إلى ترسيخ وصقل المبادئ والاستراتيجيات المتعلقة بالتكامل الاجتماعي والتنمية المستدامة، بما في ذلك الحاجة إلى تعزيز آليات التعاون الدولي والسعي إلى إيجاد الصيغ الديمقراطية والمتسمة بالكفاءة في تنظيم الإدارة العامة. وقد حدد الإعلان السياسي وخطة العمل الدولية للشيخوخة اللذان اعتمدتهما الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة الاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى معالجة أهم ظاهرة ديمغرافية في القرن الماضي، وهي الزيادة في طول العمر. وبتنفيذ جدول أعمال مدريد، سيحرز تقدم في تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر كوبنهاغن وبعده بخمس سنوات.

٣٨ - وأردف قائلا إن جدول الأعمال الاجتماعي لبلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، والبلدين المنتسبين إليها، وهما بوليفيا وشيلي، الذي حُدِّد في ميثاق بوينس آيرس بشأن الالتزام الاجتماعي الصادر في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، والأهداف المشتركة للتنمية الاجتماعية المحددة في التزام غرامادو الذي أعلن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، تعبر نصا وروحا عن برنامج عمل كوبنهاغن على الصعيد الإقليمي. وأضاف أن اجتماع الوزراء ورؤساء الوكالات المسؤولين عن التنمية الاجتماعية هو الهيئة التي تحدد التحديات والأولويات المشتركة وتنفذ البرامج الوطنية والإقليمية الرامية إلى مكافحة الفقر والقضاء على عمل

الأطفال. وتأمل البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والبلدان المنتسبان إليها، وهما بوليفيا وشيلي، أن تحظى هذه المبادرات بدعم المجتمع الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بسبل الوصول إلى الأسواق الدولية، وإلى منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة مؤسسات بريتون وودز.

٣٩ - **السيد أموروس نونييز** (كوبا): قال إن إقرار المجتمع الدولي بالحاجة العاجلة إلى إيجاد حلول لمشاكل الفقر والبطالة وتدهور الصحة، من جملة الآفات الأخرى التي يعاني منها العالم النامي، قد اكتسب زخما متجددا، وإن مؤتمر القمة الدولي للتنمية الاجتماعية يشكل معلمة أساسية في ذلك الإقرار. لكنه أضاف أن ١,٢ بليون نسمة لا تزال تعيش في فقر مدقع، وأن الظلم والتهميش الاجتماعي الناشئين عن العولمة المنبثقة عن الليبرالية الجديدة تفرض على ثلاثة أرباع العالم، فيما لا يزال يرجى أن تميط هذه الظاهرة اللثام عن وجه إنساني.

٤٠ - فالبلدان الصناعية تتهرب من التزاماتها الدولية وترفض تقاسم الخيرات التي نالتها من نهب واستغلال واستعمار البلدان الفقيرة. وتتزايد حدة التضاؤل المطرد في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من قبل البلدان الصناعية. فضلا عن أن التزامات البلدان النامية المتعلقة بالعبء المفرط لخدمة الديون الخارجية تستدعي منها تخصيص ١٨,٦ في المائة من صادراتها من السلع والخدمات لتسديد تلك الديون. وفي الوقت نفسه، تواصل أكثر الأمم سلطة، وهي تطالب بتحرير أسواق البلدان النامية، دعم إنتاجها الأقل قدرة على المنافسة. وفضلا عن ذلك، يشهد تدفق الاستثمارات نحو البلدان النامية نضوبا، وتُحمل تلك البلدان على فرض سياسات تكيف هيكلي غير معقولة تؤدي إلى الانهيار الاجتماعي. وفيما قد يود البعض أن يترع الصفة الدولية عن الالتزامات المتعهد بها في مجال التنمية الاجتماعية باعتبارها مسألة من المسائل الداخلية، يظل الخيار الوحيد الكفيل بتهيئة بيئة دولية يمكن أن تتوج الأنشطة الوطنية المنفذة في إطارها بالنجاح وتسفر عن إحراز تقدم اجتماعي كامنا في تنفيذ تلك الالتزامات ومتابعتها.

٤١ - وأضاف أن بلده نفذ بنجاح سياسات واستراتيجيات التنمية الاجتماعية على أساس من الإنصاف والعدالة الاجتماعية. فمواطنوها يستفيدون جميعهم من الرعاية الصحية ومن التعليم مجانا. وتعطى الأولوية للنهوض بالشباب على نحو متكامل من خلال تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب. ويستفيد كبار السن من الرعاية الطبية ومن الاستشفاء مجانا ويحظون بالأولوية في الاستفادة من الضمان الاجتماعي. ويبلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة ٧٥,٨ عاما. وقال إن بلده يدعم الأنشطة المضطلع بها من أجل متابعة وتنفيذ القرارات التي اتخذت خلال الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة. وتعطى الأولوية لتقديم الخدمات إلى المعوقين، ومنها توفير التعليم المتخصص لهم وتأهيلهم وتوظيفهم. وأضاف أن تجربة بلده برهنت على أن التنمية الاجتماعية قابلة للتحقيق حتى قبل أن تتحقق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال توزيع للثروات يتسم بمزيد من الإنصاف والعدالة. غير أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على بلده يقيد المجال المتاح أمامه لإحراز المزيد من التقدم الاجتماعي. وخلص إلى أن تعزيز التعاون والتضامن الدوليين أمر ضروري لتحقيق التنمية الاجتماعية.

٤٢ - **السيدة فوزانو** (اليابان): قالت إن حكومة بلدها عاكفة على تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة. وأضافت أن بلدها يواجه مشكلة شيخوخة سكانه الذين يسجلون أعلى مؤشرات طول العمر في العالم، وأن ثلاثة أرباع كبار السن ليست لديهم مشاكل صحية هامة وأن معدل دخلهم وادخارهم يساوي مثيله لدى الأجيال الأكثر

شبابا، وأن خمس مجموع كبار السن لا يزال في صفوف القوة العاملة ويشارك نصفهم في أنشطة جماعية. وعزت ذلك إلى حد كبير إلى نظام الضمان الاجتماعي الذي يستفيد في إطاره كل مواطن من تأمين أساسي ومن معاش تقاعدي. غير أنه نظرا للزيادة السريعة في نسبة كبار السن من مجموع السكان التي قد تبلغ ٢٦ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، وضعت مبادئ عامة تتعلق باتخاذ تدابير بشأن شيخوخة المجتمع الياباني. وتدعو هذه التدابير إلى إصلاح نظام الرعاية الصحية ونظام التأمين والمعاشات التقاعدية الطويل المدى. وأشارت إلى الإنشاء المرتقب لنظام يرمي إلى النهوض بإعادة توظيف كبار السن الأصحاء وإشراكهم في الأنشطة المجتمعية، والوقاية من الأمراض، وتحسين خدمات الرعاية الصحية والرفاه. وفي إطار مشروع آخر يجري تنفيذه، يوفد متطوعون من الكهول و الشيوخ يتوفرون على مهارات ومعارف في مجالات متخصصة إلى البلدان النامية من أجل مساعدتها في بناء دعائمها. وعلى مدى العقد الماضي، أوفد ٨٥٠ من كبار السن المتطوعين إلى الخارج في إطار هذا البرنامج. وقالت إن بلدها يحاول تأسيس مجتمع يتسنى فيه لكبار السن النشطين والأصحاء مواصلة المشاركة فيه، مع ضمان استفادة المحتاجين منهم بشكل دائم من شبكة أمان. وقد تكون لتجربة بلدها في هذا المجال فائدة بالنسبة للمجتمع الدولي.

٤٣ - وأضافت أن بلدها يرحب بنتائج مداولات اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم، وأنها ستواصل المشاركة بنشاط في أعمالها. وأشارت إلى أن بلدها قدم خلال الدورة الثامنة والخمسين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مشروع قرار يعلن بموجبه عن عقد جديد للمعوقين (٢٠٠٣-٢٠١٢) تم اعتماده بتوافق الآراء. واستضافت حكومة بلدها في تشرين الأول/أكتوبر اجتماعا دوليا رفيع المستوى لاختتام عقد المعوقين. وعقدت أيضا عدة مؤتمرات أخرى للمنظمات غير الحكومية. وأضافت أن بلدها يرحب بالجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية ويشجعها، علما بأنه تقدم الدعم لها في شكل مالي أو في أشكال أخرى، بما في ذلك المساهمات المخصصة لصندوق الأمم المتحدة للتبرعات لحالات العجز.

٤٤ - **السيدة دياز سيبايوس** (المكسيك): قالت إن وفدها يؤيد تمام التأييد البيان الذي قدمه ممثل كوستاريكا باسم مجموعة ريو. وأضافت أن استعراض الخمس سنوات لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية أقر بأهمية وضع العنصر البشري في مكان الصدارة من أنشطة التنمية المستدامة وتهيئة بيئة مواتية للقضاء على الفقر والنهوض بالعمالة وتشجيع الاندماج الاجتماعي. ذلك أن تلك الاستنتاجات ونتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية تشكل أداة أساسية في تنفيذ استراتيجيات جديدة ترمي إلى النهوض ببرامج التنمية الاجتماعية وتعضيد الجهود الوطنية وتعزيز السياسات والبرامج الهادفة إلى إقامة مجتمع عادل للجميع يهيئ فرصا متكافئة للرجال والنساء والشباب والأطفال وكبار السن والمعوقين.

٤٥ - وأضافت أن على لجنة التنمية الاجتماعية أن تضطلع بدور هام على صعيد ضمان الوفاء بالاتفاقات. وبناء على ذلك، فإنه من اللازم مواصلة تمحيص طرائق عملها وعملية صنع القرار فيها. ويجب أن تزود بجرعة جديدة من النشاط من أجل تشجيع الحوار التفاعلي والموضوعي واتخاذ القرارات العملية المنحى. وأعادت أيضا تأكيد الرأي القائل بأهمية تيسير مشاركة المجتمع المدني باعتباره شريكا استراتيجيا في أنشطة هيئات الأمم المتحدة.

٤٦ - وأضافت أن حكومة بلدها ملتزمة التزاما خاصا بحماية حقوق مختلف الفئات الاجتماعية، وبأنها شاركت

على نحو بناء في عمل لجنة التنمية الاجتماعية. واتخذت في الوقت ذاته تدابير على المستوى الوطني من أجل الوفاء بالتزاماتها الدولية وستواصل العمل على تعزيز حقوق المعوقين. وأبرزت أهمية قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٢/٧ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٢ المعنون ''اتفاقية دولية شاملة متكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم'' التي كان بلدها قد قدمها وتم اعتمادها في الدورة الموضوعية للمجلس.

٤٧ - وأعربت عن امتنانها للجنة التنمية الاجتماعية ولمقررها الخاص لمشاركتهما في عمل اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة متكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم. وأقرت أيضا بالعمل الذي يضطلع به البرنامج العالمي للإعاقة التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٤٨ - وأردفت قائلة إن بلدها ينفذ سياسة قوامها إيجاد وتشجيع ثقافة تخدم كبار السن ومن شأنها القضاء على التمييز بجميع أشكاله وعلى القوالب النمطية السلبية معا. واعتمد مؤخرا القانون المتعلق بحقوق كبار السن وأنشأ المعهد الوطني لكبار السن. وشرع أيضا في تنفيذ 'برنامج إتاحة الفرص' الذي يراد به تيسير وتشجيع حصول الأسر على خدمات وبرامج جديدة من أجل إيجاد فرص العمل والحصول على الدخل والادخار، وبرنامج ربات الأسر المعيشية الذي يقدم الدعم لمن يعيش منهن في المناطق الحضرية المهمشة في حالة من الفقر المدقع.

٤٩ - ومن بين الأنشطة التي باشرها بلدها احتفالا بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة تنظيم لقاء وطني من أجل المساعدة في وضع سياسات عامة وتبادل النماذج.

٥٠ - **السيد ندياي** (السنغال): قال إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة اعتبرا القضاء على الفقر والنهوض بالعمالة الكاملة والاندماج الاجتماعي عناصر تحظى بالأولوية. غير أن تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في كوبنهاغن لا يزال بعيد المنال. فقد تواصل تدهور المساعدة الإنمائية الرسمية وتزايد عبء الديون ولا تزال بلدان الجنوب تواجه عقبات متعددة تقيد وصول صادراتها إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. وأضاف أن ذلك لا يشكل بيئة مواتية للتنمية المستدامة.

٥١ - وأعرب عن ارتياحه لأن المنتدى الدولي الأول للتنمية الاجتماعية المعقود في شباط/فبراير ٢٠٠٢ قد أبرز الحاجة الملحة إلى محاربة الفقر وتوفير مصادر جديدة لتمويل التنمية، شأنه في ذلك شأن مختلف مؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة والدورات الاستثنائية للجمعية العامة.

٥٢ - وأضاف أن الجمعية العامة أعلنت في قرارها ٥٦/١١٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٢ عقدا الأمم المتحدة لمحو الأمية. وتعتبر أهداف العقد أهدافا منسجمة مع إطار عمل داكار الذي اعتمد في المنتدى العالمي للتعليم المعقود في السنغال عام ٢٠٠٠. ورحب وفده بتقرير منظمة اليونسكو (A/57/2218) بشأن مشروع خطة العمل الرامية لتحقيق أهداف العقد. إذ شدد على الفئات ذات الأولوية ومجالات العمل الأساسية وتعبئة الموارد، وبشكل خاص التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف العقد.

٥٣ - وأردف قائلا إن الجهات الفاعلة الرئيسية على صعيد محاربة الأمية هي المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والجامعات ومعاهد البحوث والقطاع الخاص، وأنه يجب مراعاة مسألة المساواة بين الجنسين. وأضاف أن حكومة السنغال تمكنت عن طريق تطبيق هذه الاستراتيجية من تحقيق تقدم كبير، ولا سيما في مجال محو الأمية في صفوف النساء.

٥٤ - ورحب وفده بنتائج الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة وأعرب عن اعتقاده بأنه ينبغي إدماج خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة في عملية متابعة ورصد نتائج المؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة. وأضاف أنه يجب إتاحة الموارد البشرية والمالية لبرنامج الأمم المتحدة للشيخوخة حتى يتسنى له الاضطلاع بولايته.

٥٥ - وقال إن بلده يشارك في الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العاشرة لليوم الدولي للأسرة المزمع الاحتفال به في عام ٢٠٠٤. مضيفا أن حكومة بلده عازمة على النهوض بالمساواة بين الرجل والمرأة في إطار الأسرة واستعراض بعض أحكام مدونة الأسرة، وذلك قصد إتاحة ضمانات أكبر لحقوق المرأة.

٥٦ - وقال إن بلده يعتبر أن تعزيز تكافؤ الفرص أمام الجميع والتصدي لأسباب الظلم الاجتماعي أمرا هاما. ولذلك فهو يشجع اللجنة المخصصة للتفاوض بشأن مشروع اتفاقية لتعزيز وحماية حقوق المعوقين على تكثيف جهودها.

٥٧ - وأشار إلى أن بلده شارك بشكل نشط في المؤتمر العالمي الأول للوزراء المسؤولين عن الشباب المعقود في عام ١٩٩٨ في لشبونة، واستضاف في عام ٢٠٠١ الدورة الرابعة للمنتدى العالمي للشباب في داكار. وأضاف أنه من المهم ضمان متابعة نتائج هذه الاجتماعات الدولية الهامة بشكل منتظم. ولذلك ينبغي إعادة تنظيم وحدة الشباب التابعة لشعبة السياسات والتنمية الاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، نظرا إلى أنها تضطلع بدور رئيسي في تنفيذ استراتيجية داكار لتمكين الشباب. وينبغي أيضا النظر في طرائق وموارد واستراتيجيات تمويل الدورة المقبلة للمنتدى، بما في ذلك إمكانية تمويلها من الميزانية العادية للأمم المتحدة، وتحسين الاتصالات بين وحدة الشباب ومنظمات الشباب العالمية.

٥٨ - وأعاد تأكيد دعم حكومته لمبادرة الأمين العام إنشاء شبكة توظيف الشباب. مشيرا إلى أن الخبراء المسؤولين عن الدورات التوجيهية الخاصة بإقامة تلك الشبكة قدموا توصيات هامة ينبغي للجمعية العامة أن تنظر فيها. وأضاف أنه سعيا إلى المساعدة على استقطاب الدعم اللازم لإنشاء تلك الشبكة، قرر وفده تقديم مشروع قرار بشأن النهوض بتوظيف الشباب (A/C.3/57/L.12) يرجى أن يحظى بتأييد جميع الدول الأعضاء.

٥٩ - **السيد لي** (متطوعو الأمم المتحدة): أشار إلى أنه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وبمناسبة افتتاح السنة الدولية للمتطوعين، أعرب للجنة عن أمله في أن تحدث تغييراً في النظرة إلى التطوع ومساهمته في التنمية الوطنية. كما ركز على أن التطوع أمر راسخ في كل الثقافات، وهو طريقة هامة تشارك بها المجموعات الاجتماعية في المجتمع.

٦٠ - وأضاف أن تقرير الأمين العام (A/57/352) وصف النجاحات التي جرى تحقيقها على نطاقها العالمي في المقام الأول: فقد شُكلت ١٢٣ لجنة وطنية والعديد من اللجان المحلية والإقليمية واللجان الحكومية؛ وتلقى الموقع الشبكي الرسمي للسنة الدولية للمتطوعين ما يفوق ٩ ملايين من الزوار؛ وكان هناك إقرار بالغ هام بدور التطوع في التنمية، وهذا نابع من طائفة واسعة من الأنشطة في كل منطقة؛ وأُحرز تقدم هام في قياس مساهمات المتطوعين؛ ووُضعت أُطُر تشريعية للتطوع، وأُنشئت هياكل أساسية لدعم التطوع؛ وجرى توطيد التواصل فيما بين جميع أصحاب المصلحة.

٦١ - ومضى يقول إن السنة ركزت كذلك على علاقة التطوع بتحقيق الأهداف المبينة في إعلان الألفية والمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية الأخيرة، وفي الوفاء بالالتزامات الإنمائية التي قطعتها الحكومات. واسترسل قائلاً إن المشاركة

الطوعية للسكان المحليين كانت عاملاً رئيسياً، وذلك من خلال النظم التقليدية للمعونة المتبادلة والعون الذاتي وعن طريق أشكال أخرى للخدمة والعمل الناشط على السواء.

٦٢ - وأعرب عن أمله بأن يشارك العديد من الدول الأعضاء في النظر في نتائج السنة الدولية للمتطوعين بالجمعية العامة، وتتبادل خبراتها وتقدم تقارير عن خططها للبناء على النتائج التي جرى الحصول عليها. كما أعرب عن أمله في أن يوافق كل بلد على تقديم مشروع القرار المعني بمتابعة السنة الدولية للمتطوعين الذي قدمته البرازيل (A/57/L.8).

٦٣ - **السيدة أحمد** (السودان): قالت إنه يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية، التي لا يمكن فصلها عن التنمية الاقتصادية، إلا في بيئة تتسم بالسلام والاستقرار. وأضافت أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله في هذا المجال، على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومات والمجتمع الدولي على مختلف الصُعُد من أجل تنفيذ الالتزامات المقطوعة في مؤتمر قمة كوبنهاغن. ومضت تقول إن التنمية الاجتماعية تعد في المقام الأول مسؤولية وطنية تتطلب التزاماً سياسياً أكثر قوة على الصعيدين الوطني والدولي. وأردفت قائلة إن وفد بلدها نظر بالتفصيل في تقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (A/57/115)، الذي شدد على أهمية القضاء على الفقر بوصفه أحد الالتزامات الأساسية المتعهد بها في مؤتمر قمة كوبنهاغن والتحدي الرئيسي الذي يواجه الإنسانية.

٦٤ - وواصلت كلامها بالقول إن استعراض الخمس سنوات لتنفيذ القرارات المتخذة في مؤتمر قمة كوبنهاغن قد ركز على أهمية إدماج غاية تخفيض عدد الفقراء بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥ في السياسة الدولية العامة. وأصبح هذا الهدف واحداً من الغايات المشتركة للمؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة.

٦٥ - وتابعت قائلة إن التنمية الاجتماعية لا يمكن تحقيقها من دون جهد جماعي يبذله المجتمع الدولي، وحتى تُقدم لأقل البلدان نمواً المساعدة التي تحتاجها للتنمية. وأردفت قائلة إن وفد بلدها يرحب بناء على ذلك بقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، المُنشئ لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، معربة عن أملها بأن يتلقى الممثل السامي الدعم اللازم للوفاء بولايته.

٦٦ - وأشارت إلى وجوب معالجة مشكلة الديون الخارجية بصورة فعالة ونزيهة بهدف تخفيض عبء الدين وخدمة الدين وتأثيرهما السلبي على التنمية الاجتماعية في البلدان الدائنة. وأنه يجب تفعيل المبادرة المعززة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومضت تقول إن إصلاح النظام الاقتصادي الدولي يجب أن يستمر، وإنه يجب كفالة الشفافية والاستقرار في النظام النقدي الدولي عن طريق جعل مؤسسات بريتون وودز أكثر ديمقراطية، بما يمكنها من الاستجابة بفعالية أكبر لتحديات التنمية في سياق التكامل المالي الدولي.

٦٧ - وكررت أن هناك حاجة إلى بناء قدرات البلدان النامية، لاسيما أقلها نمواً، من أجل المنافسة في الأسواق الدولية ومواجهة تحديات العولمة عن طريق تحسين هياكلها الأساسية ونقل التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية. ومضت تقول إن الفقر وعدم المساواة بين البلدان وداخلها لا يمكن القضاء عليه من دون معالجة الوضع غير المستقر للهياكل الأساسية، لاسيما في أفريقيا. وأعربت عن أملها في أن يتعاون المجتمع الدولي في تنمية الهياكل الأساسية ويساعد على تهيئة بيئة تؤدي إلى التنمية الاقتصادية.

٦٨ - واستطردت قائلة إنه من أجل أن تتمكن البلدان من إعمال حقها في التنمية، وهو حق غير قابل للتصرف من حقوق الإنسان، يجب وقف الجزاءات الاقتصادية والتدابير الاقتصادية الأحادية، ويجب ضمان حق كل إنسان في الغذاء والدواء وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. ومضت تقول إن الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة يجب أن ينتهي، وكذلك ممارسات القوات الإسرائيلية المحتلة من قبيل أعمال القتل وطرد الفلسطينيين، والهجمات على الأماكن التابعة للسلطة الفلسطينية، وهدم المنازل وتدمير الهياكل الأساسية، مما يمثل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي والصكوك الدولية لحقوق الإنسان على وجه الخصوص.

٦٩ - وتابعت قائلة إنه على الرغم من تبعات الجزاءات التي فُرضت على بلدها، فإنه بذل جهوداً كبيرة في مجالات التنمية الاجتماعية، واعتمد استراتيجية فعالة لمكافحة الفقر تضمنت برامج متنوعة.

٧٠ - وأضافت أنه يجب تكثيف التعاون في مكافحة الأمراض من قبيل الملاريا وفي مواجهة وباء متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وفيما يتعلق بكبار السن، أعربت عن ترحيب وفد بلدها بتوصيات الأمين العام في تقريره المعني بمتابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، وشددت على أهمية تنفيذ خطة العمل الدولية للشيخوخة لعام ٢٠٠٢.

٧١ - وختمت حديثها قائلة إن بلدها بذل جهوداً كبيرة من أجل الإعداد للاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠٠٤. وفي هذا الصدد، يشعر وفد بلدها بأن التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام ستكون مفيدة في اتخاذ تدابير فعالة خلال ما تبقى من الفترة التحضيرية.

٧٢ - **السيد دوبي** (بوتسوانا): قال متحدثاً باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إن القضاء على الفقر يظل تحدياً رئيسياً للجماعة، حيث إن ما يزيد على ١٤ مليون شخص من سكان المنطقة يعيشون في فقر مدقع، وبشكل رئيسي في المناطق الريفية. وأردف قائلاً إن حكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تطبق سياسات من أجل تعزيز الاستثمار لإحداث تغيير في المناطق الريفية، وتعبئة الموارد الوطنية والأجنبية لتمويل استراتيجيات الحد من الفقر وتوطيد التحالفات مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية من أجل توفير الخدمات للفقراء. ومضى يقول إنه على الرغم من هذه المبادرات وغيرها من المبادرات الجديدة من قبيل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فإن العديد من بلدان المنطقة لم تحرز بعد تقدماً كبيراً في التنمية الاجتماعية، وذلك لأسباب متنوعة تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي يظل أخطر تهديد للتقدم الاجتماعي والاقتصادي في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وتتعلق بالصراعات وتغير المناخ.

٧٣ - واستطرد قائلاً إن الجفاف الشديد الذي يخنق المنطقة يهدد حياة أكثر من ٨ ملايين شخص، ولذلك، وعلى الرغم من ترحيبه بالمساعدة المقدمة حتى الآن، فإنه يحث الدول الأعضاء على الاستجابة لنداءات برنامج الأغذية العالمي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

٧٤ - وتابع قائلاً إنه فيما يتعلق بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، فإن حكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي اتخذت تدابير فردية وجماعية لتعزيز التغيير في السلوك الجنسي واستخدام الرفالات والامتناع عن ممارسة الجنس ومنع عدوى الأم للطفل وتوفير العقاقير للمرضى. وواصل كلامه قائلاً إنه منذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، شهدت اقتصادات بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي نمواً طفيفاً، إلا أن حاجتها إلى المساعدة من الأمم المتحدة والبلدان المانحة مستمرة حيث إن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر لم تكن

للأسف سوى زيادة طفيفة قابلها انخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية.

٧٥ - وزاد على ذلك بقوله إنه من أجل تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فإن تلك الحكومات قد قطعت التزاماً بتوفير التعليم للجميع في أقرب وقت ممكن وبذلت جهوداً من أجل تعزيز فرص حصول الجميع كذلك على تعليم عالي الجودة.

٧٦ - واختتم حديثه قائلاً إن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تدعم الإعلان السياسي وخطة العمل الدولية بشأن الشيخوخة المعتمدين في الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة وأشارت إلى أن المسنين في بلدان الجماعة يحملون عبء رعاية المرضى ورعاية أحفادهم الذين أضحوا يتامى بسبب وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٧٧ - **السيد تامير** (إسرائيل): تكلم ممارسا الحق في الرد معرباً عن أسفه لكون ممثل مصر قرر الإشارة في بيانه إلى الحالة التي تشهدها الأراضي حالياً. وقال إنه من المؤسف حقاً أن تقرر واحدة من جيران بلده الرئيسيين تحويل الانتباه عن العمل الهام المعروض على اللجنة بهذا الشكل. وأضاف أن مصر نسيت أن تذكر مع ذلك أن فلسطين تركت مائدة المفاوضات منذ ثلاث سنوات، وأنها انخرطت منذ ذلك الحين بشكل كامل في أعمال انتحارية إرهابية وأعمال قتل جماعية. وأردف قائلاً إن إسرائيل لا تعارض حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، إلا أنها تعارض الهجمات الانتحارية. وختم حديثه قائلاً إن الحوار والتعاون يمثلان السبيل الوحيد لحل المشاكل المتبقية.

٧٨ - **السيد فهمي** (مصر):تكلم ممارساً الحق في الرد، فقال إنه يتفهم مشاعر ممثل إسرائيل، وأنه كان سيقول نفس الشيء لو كان الوحيد في القاعة الذي يمثل قوة احتلال ومضى يقول إنه قرر تكريس معظم بيانه للحالة في فلسطين لأن ذلك من حقه، نظراً لأن التنمية الاجتماعية تعد مفهوماً واسعاً لا يستثني الحقوق والحريات الأساسية. واستطرد قائلاً إنه على أية حال، ليس على البلدان أن تطلب الإذن لمناقشة أي موضوع إن اعتبرته هاماً. وتابع بقوله إن اللجنة الثالثة تناقش التنمية الاجتماعية، التي تشمل الحريات وحقوق الإنسان الأساسية. وواصل كلامه قائلاً إن إسرائيل قالت إن الفلسطينيين تركوا مائدة المفاوضات، متخلين عن الحوار، لكن ينبغي عليها أن تسأل نفسها أي حوار هذا الذي تشير إليه، وما الذي حققه الفلسطينيون في السنوات الست الماضية. والإجابة على السؤال الأخير هي المزيد من القتلى والمزيد من عمليات الحصار والمزيد من البطالة والمزيد من الفقر. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يأتي اليوم الذي تؤمن فيه إسرائيل بحق أن الدم الإسرائيلي ليس أنقى ولا أغلى من دماء الفلسطينيين، وأن للأطفال الفلسطينيين الحق في الحياة تماماً كما للإسرائيليين.

٧٩ - **السيدة البرغوثي** (المراقبة عن فلسطين): تكلمت ممارسة الحق في الرد، فقالت إن رد ممثل إسرائيل يعتبر مهيناً لوفد بلدها ولجميع أعضاء اللجنة الثالثة الذين يدركون تماماً الحالة في فلسطين والقدس وتاريخ آرييل شارون . وكررت أن فلسطين تدين جميع أشكال الإرهاب. وأضافت أنه من المثير للدهشة أن نجد الفلسطينيين متهمين بالتخلي عن الحوار والانخراط في أعمال قتل عشوائية، حيث إنه من المعروف جيداً أن الحالة المأساوية في الأراضي المحتلة هي نتيجة التدابير والنُهُج القمعية التي تتخذها إسرائيل التي ارتكبت أفظع الجرائم في التاريخ الحديث بحق الشعب الفلسطيني والتي تمارس إرهاب الدولة. وتساءلت عن كيفية قيام حكومة رئيسها آرييل شارون بإلقاء اتهامات بالقتل، وهو نفسه إرهابي يعرف الجميع تاريخه من صبرا وشاتيلا إلى جنين. وتابعت بقولها إن الفلسطينيين يناضلون من أجل الدفاع عن

حريتهم واستقلالهم، وإنهم يدينون، من حيث المبدأ، أي نوع من الإرهاب معتبرين أنه يمثل انتهاكاً لجميع الحقوق الأساسية ومبادئ القانون الدولي وصكوك حقوق الإنسان. وهم يدينون الإرهاب لأنهم يعانون منه.

٨٠ - **الرئيس**: اقترح عقد جلسة إضافية صباح يوم الأربعاء ٦ كانون الأول/ديسمبر من أجل الاستماع إلى عرض تقارير المقررين الخاصين الثلاثة عن مسائل تتعلق بحقوق الإنسان.

٨١ - لقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.